

## تحرك عاجل

### احتجاز 47 طالبًا بمعزلٍ عن العالم الخارجي ومصرع واحد

لا يزال 47 طالبًا ترجع أصولهم إلى دارفور مُحجزين بمعزلٍ عن العالم الخارجي، بعدما اعتقلتهم عناصر الأمن أثناء مدهمة منازلهم بولاية سنار والخرطوم في 23 و 27 ديسمبر/كانون الأول 2018. ولقي أحد الطلاب مصرعه أثناء المدهمات. وقد اتهمت الحكومة الطلاب خلال مؤتمرين صحفيين عُقد في 23 و 28 ديسمبر/كانون الأول 2018 بالتسلل والانتماء لجماعة متمرده، والتخطيط لقتل محتجين وسط المظاهرات الاحتجاجية الدائرة بالبلاد.

**بادر بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيرك الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.**

رئيس الجمهورية

عمر حسن أحمد البشير

مكتب رئيس الجمهورية

قصر الشعب

ص.ب 281

الخرطوم، السودان

فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير،

تساور منظمة العفو الدولية بواعث القلق بشأن الاعتقال التعسفي لـ 47 طالبًا ترجع أصولهم إلى دارفور واستمرار احتجازهم بمعزلٍ عن العالم الخارجي، والذين اعتُقلوا في ثلاث مدهمات لمنازلهم بولاية سنار والخرطوم، في 23 و 27 ديسمبر/كانون الأول 2018. كما لقي أحد الطلاب مصرعه وهو صالح يعقوب عمر، أثناء هذه المدهمات.

وقد اتهمت الحكومة الطلاب أثناء مؤتمرين صحفيين، عُقد في 23 و 28 ديسمبر/كانون الأول 2018، بالتسلل والانتماء إلى جماعة متمرده، والتخطيط لقتل محتجين وسط المظاهرات الاحتجاجية الجارية في البلاد. وقد عُرض في كلا المؤتمرين، اللذين بُثا على محطات التلفزيون الوطني، مقاطع فيديو تُظهر

الطلاب وهم يُجرّمون أنفسهم كما يُزعم ويقرون بانتمائهم إلى "حركة تحرير السودان" (التي يتزعمها عبد الواحد نور) وبتخطيطهم لقتل محتجين وإثارة الفوضى.

وتشير الملابس التي بُثت في ظلها الاعترافات المزعومة، وكذلك حقيقة عدم وجود محامٍ مع أي من الطلاب، إلى أن هذه الاعترافات قد تكون مُنتزعة تحت وطأة التعذيب وغيره من سوء المعاملة. وذلك يُمثل انتهاكًا لقانون الإجراءات الجنائية السوداني لعام 1991 والمعايير الدولية.

**لذا نحث فخامتكم على استخدام منصبكم القيادي لضمان:**

- أن يُفْرَجَ على الفور وبدون شرطٍ أو قيد عن الطلاب الـ 47 الذين لم يُعتقلوا سوى لممارسة ما لهم من حقوق الإنسان؛
- ألا يتعرض الطلاب للتعذيب أو غيره من سوء المعاملة أثناء الاحتجاز، وأن يُسمح لهم بتلقي زيارات أسرهم والاستعانة بمحاميين من اختيارهم؛
- أن تُجرى السلطات السودانية تحقيقًا يتسم بالاستقلالية والفعالية والشفافية حول الاعتقال التعسفي للطلاب واعترافاتهم المُنتزعة منهم بالإكراه؛ وأن تُجرى تحقيقًا واقفيًا حول مصرع صالح يعقوب عمر خلال المداهمة التي نُفذت في 27 ديسمبر/كانون الأول 2018.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

## معلومات إضافية

اندلعت المظاهرات في السودان في 19 ديسمبر/كانون الأول 2018، للاحتجاج على زيادة أسعار الخبز ونقص الوقود والسيولة النقدية في المصارف. ولا تزال المظاهرات مستمرة، حيث عمت ما لا يقل عن 35 مدينة في 15 من أصل 18 ولاية في السودان.

وقد حجبت الحكومة السودانية في 20 ديسمبر/كانون الأول 2018 معظم مواقع التواصل الاجتماعي وتطبيقات المراسلة كفيسبوك وواتساب وتويتر وانستغرام. كما فرضت الحكومة رقابة على الصحف وتمنعها بصفة منتظمة من نشر أي أخبارٍ عن الاحتجاجات.

وفي 20 و 21 ديسمبر/كانون الأول 2018، فرضت الحكومة السودانية حالة الطوارئ في ثلاث ولايات، وهم نهر النيل والقضارف والنيل الأبيض، بالإضافة إلى عددٍ من المدن التي تضمنت دنقلا وعطبرة من حيث بدأت الاحتجاجات. وكانت حالات الطوارئ قائمة في ولايات دارفور منذ 2003 وجنوب كردفان

منذ 2011 وشمال كردفان وكسلا منذ 2017؛ مما يعني أن 12 من أصل 18 ولاية في السودان يخضعوا لحالة الطوارئ.

كما قد توقف معظم المؤسسات التعليمية بالبلاد عن العمل. وتعتقد منظمة العفو الدولية أنه قُتل ما لا يقل عن 40 شخصًا وأصيب ما لا يقل عن 175 شخصًا جراء حملة القمع الوحشية التي شنتها السلطات على الاحتجاجات؛ ولحق بكثرين إصابات خطيرة. واعتُقل ما يربو على 1,269 شخصًا والأعداد في تزايد مستمر.

ووثقت منظمة العفو الدولية انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان استهدفت طلاب من دارفور. فمنذ أن بدأ النزاع في دارفور، تعرض طلاب المنطقة الذين يدرسون في أنحاء أخرى من السودان، على وجه الخصوص، للاعتقال التعسفي والطرده من سكنهم الجامعي والتعذيب وغيره من سوء المعاملة والقتل غير المشروع على أيدي قوات الأمن.

كما يتمتع جهاز الأمن والمخابرات بسلطات واسعة للاعتقال والاحتجاز بموجب "قانون الأمن الوطني" لعام 2010، الذي يجيز اعتقال المشتبه بهم لمدة تصل إلى أربعة أشهر ونصف، بدون مراجعة قضائية. وكثيرًا ما يقوم مسؤولو جهاز الأمن باستغلال هذه السلطات لاعتقال الأفراد تعسفيًا واحتجازهم؛ ونتيجة لذلك، كثيرًا ما يتعرض السجناء في السودان للتعذيب وغيره من المعاملة السيئة. وبموجب القانون ذاته، يحظى عناصر الجهاز بحماية من الملاحقة القضائية عن أي فعلٍ يُرتكب في سياق تأديتهم للعمل، مما أفضى إلى انتشار ثقافة الإفلات من العقاب. كما أُجري تعديل على "قانون الأمن الوطني"، في يناير/كانون الثاني 2015 لمد نطاق صلاحيات جهاز الأمن والمخابرات الوطني كوكالة مخابرات تركز على جمع المعلومات وتحليلها، ليُسمح له بممارسة خليط من المهام التي عادةً ما تقوم بها القوات المسلحة أو أجهزة إنفاذ القانون؛ فقد جعله القانون يتمتع بسلطة تقديرية لا حدود لها بتقرير ما الذي يشكل تهديدًا سياسيًا أو اقتصاديًا أو اجتماعيًا، وكذلك كيفية التعامل مع هذه التهديدات. فلا يشترط "قانون الأمن الوطني" ولا المادة 151 المعدلة منه صراحةً أو ضمناً أن يتقيد جهاز الأمن والمخابرات الوطني بالمعايير الدولية أو الإقليمية ذات الصلة أو القانون المحلي، أثناء تنفيذ مهامه.

**لغة المخاطبة المفضلة:** اللغة العربية أو الإنكليزية

يمكن استخدام لغة بلدك

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 2019/3/8

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضلة: 47 طالبًا من دارفور وصالح يعقوب عمر (صيغ الجمع والمنكر)

رابط التحرك العاجل السابق: لا يوجد